

# المستقبل

## مرقص العائد من واشنطن: العقوبات على تصاعد!

لم يعد سراً أن واشنطن تسعى بكل ما أوتيت من قوة إلى تقويض نفوذ إيران وما تعتبره ذراعها في لبنان، «حزب الله». ففي أيام معدودة، فرضت وزارة الخزانة الأميركية عقوبات طاولت أشخاصاً في إيران (منهم من الحرس الثوري ورئيس المصرف المركزي الإيراني) ومن «حزب الله»، وتقاطعت مع عقوبات خليجية فرضت على أعضاء في مجلس شورى الحزب بالإضافة إلى كيانات وشركات اتهمت بتوفير التمويل له.

يكثر الحديث في هذه الأيام عن قرب إقرار قانون يتم فيه تعديل القانون السابق في واشنطن من أجل زيادة الضغط على «حزب الله» باتجاه المزيد من تقويض تمويله بالتزامن مع بدء مشاورات تشكيل الحكومة ومع إعلان رئيس الحكومة سعد الحريري أنه لم تتم مفاتحته.

فما مدى دقة هذه المعلومات وهل سيدخل على القانون تعديلات جوهرية؟

رئيس منظمة «جوستيسيا» الحقوقية المحامي الدكتور بول مرقص كان منذ نحو الأسبوع في زيارة عمل إلى الإدارة الأميركية في واشنطن. فأجرى سلسلة اجتماعات، وخصوصاً في الكونغرس بمجلسيه (الشيوخ والنواب)، حول العقوبات الأميركية ومدى انعكاسها على القطاع المصرفي في لبنان.

وقد تركزت النقاشات على مسألة وجوب تحييد القطاع المصرفي والضغط التي يمكن أن تلحق به في حال لم يتم هذا الأمر. «هناك نية بالتزام أميركي لهذا التحييد» يقول مرقص لـ«المستقبل»، في وقت تكثرت النقاشات في واشنطن حول مدى فاعلية العقوبات وما إذا حققت أهدافها في تضيق الخناق على «حزب الله».

في العام 2015، أقرت الولايات المتحدة قانوناً حمل الرقم 2297 هدف إلى منع «حزب الله»، والكيانات المرتبطة به، من الولوج إلى مؤسسات مالية دولية (مصارف شركات مالية... إلخ)، وتعهد بأشد العقوبات الأميركية على الحزب وعلى أي منظمة أو فرد تابع لها، وأي مؤسسة مالية في أي مكان في العالم تسهل أعماله عن دراية.

وفي العام الماضي، تم إقرار صيغتين لتعديل القانون المذكور وتعزيز الضغوط على «حزب الله»، إحداها أقر في مجلس النواب قدمها رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب إدوارد رويس (عرب الـ 2297)، والثانية أقرت في مجلس الشيوخ تقدم بها سيناتور ولاية فلوريدا ماركو روبيو.

وفي المعلومات التي توافرت لمرقص من خلال لقاءاته، يجري حالياً داخل الأروقة في واشنطن العمل على توحيد الصيغتين في صيغة واحدة ليصار إلى توقيعها من قبل الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

ومن الخلاصات التي لمسها، يقول مرقص «للأسف، ستكون العقوبات على تصاعد. كما أن الإدارة الأميركية

ستكون أكثر شراسة في التعامل مع حالة حزب الله.»

وينفي مرقص صحة اللائحة التي نشرت في الفترة الأخيرة عن أسماء مصارف لبنانية قد تطالها العقوبات ويصفها بالإشاعات وبالمعلومات غير الدقيقة. لكنه في المقابل، يعتبر أن الأجواء غير ايجابية ويرى أن الوضع شديد الحساسية.

وقد تناولت الشروحات في واشنطن مدى التزام المصارف اللبنانية بجميع القوانين ذات الصلة، مع التشديد على أن «هناك تعاوناً وثيقاً بين مصرف لبنان وهيئة التحقيق الخاصة وجمعية مصارف لبنان من جهة، وبين الجانب اللبناني والجهات المسؤولة في الولايات المتحدة من حيث تبادل المعلومات، في موازاة حرص مصرفي لبناني على التزام جميع التعليمات الأميركية والتي وضعت في نصوص قانونية باتت مُلزِمة للقطاع المصرفي.»

ويرى مرقص «أن المنحى المؤكد هو في إدراج أسماء مرتبطة بحزب الله وأشخاص تدور في فلكه»، لكنه يستبعد أن تطال لائحة العقوبات مصارف لبنانية.

إلا أن مصادر متابعه لهذا الملف أبلغت «المستقبل» أن واشنطن تسعى للضغط على أحد المصارف قام بإقراض أحد الموضوعين حديثاً على لائحة الإرهاب.

وهنا يستطرد قائلاً «قد يكون هناك حراجة بالنسبة لمصرف واحد، لكن حسب ما أبلغنا، هناك نية لتحديد المصارف اللبنانية من العقوبات التي ستستهدف حزب الله.»

ويصف مرقص قلق المصارف اللبنانية من أن تطالها شظايا العقوبات، بالطبيعي، رغم تأكيدات واشنطن بتحييدها، «إلا أن الفصل صعب.»

معلوم أن المصارف تتخوف من تدهور علاقتها بالمصارف المرأسلة والتي تشكل رئة القطاع المصرفي اللبناني ومن أن تلجأ إلى قطع علاقاتها بالمصارف اللبنانية، تحت مسمى تجنب المخاطر أو ما يُعرف بالـ **De Risking**، وعندها ينسحب لبنان من الخارطة المالية العالمية، التي سعى جاهداً طيلة السنوات الماضية لحجز مكانته فيها، ما يؤثر على التحويلات ويتسبب في تراجع الاستثمارات.

وتقول مصادر مصرفية لـ «المستقبل» في هذا الإطار إن استمرار التعاون والتواصل بين جمعية المصارف وبين المصارف المرأسلة يعزز الثقة بالقطاع المصرفي لدى المصارف المرأسلة رغم المخاطر والتحديات الإقليمية والدولية المحيطة بالعمل، ويعمل المصارف المرأسلة ذاتها التي تلجأ بدافع متطلبات الامتثال ومتطلبات الرسمة، إلى قطع علاقاتها من خلال سياسة الـ **«De-Risking»** وتؤكد ان تحرك جمعية المصارف مع المصارف من جهة، وتحرك مصرف لبنان مع السلطات حالاً دون تعرّض هذه العلاقة لأي مشكلة، ما حمى لبنان من مخاطر الـ **«De-Risking»**.

هذا، ويكشف مرقص أن هناك تشريعات أخرى ضد «حزب الله» قيد الاعداد، «لكنها لن تبصر النور قريباً بسبب الانتخابات التشريعية الأميركية المقبلة في تشرين الثاني»، موضحاً أن هذه التشريعات «ستركز على مزيد من الحصار على حزب الله وذراعها في لبنان.»